التنمية المحلية في ظل الحكم الراشد بين الواقع و المأمول

-دراسة تحليلية للفترة(1998-2018) -

Développement local sous la bonne gouvernance entre réalité et espoir Une étude analytique pour la période(1998-2018)

د. مقتيت عبد القادر* **د. بوفاتح الطيب**

جامعة وهران 1 **جامعة عمار ثليجي الأغواط**

megtitabdelkader@yahoo.com tayebboufateh@gmail.com

Received:10/02/2019 Accepted: 06/05/2019 Published:30/06/2019

ملخص:

يعد وجود التحكم المؤسسي أمرا ضروريا لإيجاد نظاما رقابيا محكما و الذي يمكن إن يساهم في تحسين أداء القطاعات من خلال مخططات التنمية المحلية في ظل الحكومة القائمة على الشفافية و محاربة الفساد و تحسين إدارة المخاطر بتحديد الجهات وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات بين مختلف الأطراف المشاركة في أطر إدارية، ومراقبة قبلية و بعدية للحد من المخاطر و الخسائر، ومن الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي ضرورة وجود جهاز تدقيق داخلي كفء ولجنة للتدقيق يساهمان في حماية حقوق المساهمين والحفاظ على الأموال وتوفير المعلومات الموثوق، مما يتطلب ضرورة التعاون البناء بينهما من جهة ، وبينهما وبين المدقق الخارجي من جهة أخرى، كل هذا لإنجاح التنمية المحلية الجزائرية في ظل الحوكمة .

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، الحكم الراشد، الإصلاحات، الشفافية.

تصنيف *JEL*: O01,R11

Abstract:

Institutional control is necessary to create a prudent regulatory system that can contribute to improving the performance of sectors through local development plans under a transparent and anti-corruption government and improving risk management. The allocation of responsibilities and powers among the various parties involved in administrative frameworks,

* **المؤلف المرسل : د. مقتيت عبد القادر** ، الايميل : **megtitabdelkader@yahoo. com**

and tribal and remote control to reduce risks and losses, One of the basic pillars of institutional governance is the need for an efficient internal audit system and an audit committee to contribute to the protection of shareholders' rights, the preservation of funds and the provision of reliable information, Which requires the need for constructive cooperation between them, on the one hand, and between them and the external auditor on the other hand, all this to make the success of the Algerian local development under the governance.

key words : *Local development, Governance, Fixes, transparency.*

Jel Classification Codes*: R11,O01*

1. مقدمة:

لقد حظي مفهوم الحكم الرشيد باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة و مع تصاعد مؤشر اللامركزية و اتساع صلاحيات الإدارات العمومية و المؤسساتية وقع توأم بين الحوكمة [الحكم الرشيد] و التنمية المحلية مما جعلهما أشدّ وثاقا و اقترانا فعلا شعار المصلحة العامة و تجسدت الشرعية في الهيئات المحلية ورُوعِيت شروط التنمية المستدامة، و أثمرت سياسة إصلاحية شملت الجماعات المحلية و المجتمع المدني، ومع كل هذا التحسن و النقلية النوعية يبقى الباب مفتوح أمام المقترحات الجادة المعززة و المدعمة لدور الجماعات المحلية، و ترقية التنمية بشقيها المحلية و الإقليمية، و خلق أطر تساهم في تفعيل نظام الحوكمة و إشراك جميع طبقات المجتمع المدني. و محاولة للمشاركة في هذا البناء ووضع لبنة في هذا السياق بمداخلة بعنوان "**التنمية المحلية في ظل الحوكمة بين الواقع و المأمول**" و تحقيقا للمقصود ارتأيت أن أسير على منهجية علمية بيانها على النحو الأتي :

1.1.اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى :

- بيان دور الحوكمة في دفع عجلة التنمية المحلية دور الشركات العائلية الجديدة, ومحاولة إنقاذ الشركات المفلسة.
- الاستفادة من تجارب الدول المطبقة للحوكمة المؤسساتية و نجا عتها في دفع عجلة التنمية.
- الاعتماد على الدراسة التحليلية الواقعية و عدم الاكتفاء بالدراسات النظرية الجوفاء.

2.1.اهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة إلى الاهتمام المتزايد من طرف الدولة بدفع التنمية المحلية في ظل الحكم الراشد أو ما يسمى بحكومة الشركات و قد أثبتت الدراسات أن نجاح الشركات, وإعادة بعث التنمية المحلية مرهون بتطبيق حوكمة رشيدة تقوم على الشفافية و المساءلة و المحاسبة, كما أظهرت أن هذا النظام يلعب دورا بارزا في تحقيق التنمية المستدامة للدول و من هنا جاء العزم على رسم معالم هذه المقالة مركزا من خلالها على تحقيق ثلاث أهداف رئيسة.

3.1.فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى :** تطبيق مبادئ الحكم الراشد يساهم بشكل كبير في تحسين التسيير المؤسساتي و الذي بدوره يساعد على تحقيق التنمية المحلية .

- **الفرضية الثانية :** تلعب الشركات دورا بارزا في تحقيق أهذاف التنمية المستدامة.

2. مفهوم الحوكمة، أهميتها، و أهم النظريات المفسرة للحكومة

بعد الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في كثير من الشركات العالمية وبالخصوص في الدول المتقدمة كالانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997م، و أزمة شركة Ernon والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م غيرها ظهرت نظرية الحوكمة و ازداد انتشار مفهومها (بوقرة رابح، و غانم هاجرة، 2012، صفحة 15)بصورة أوسع، وهذا مما يعني فعالية الدور الذي يقوم بدوره هذا المصطلح وما يرافقه من وسائل للعلاج والإصلاح لمثل هذه الانهيارات والأزمات، فما حقيقة الحوكمة؟ و ما أسباب ظهورها ؟ و ما هي نظرياتها ؟ و حدودها ؟ و معاييرها ؟

2. 1. مفهوم الحوكمة .

الحوكمة لغة : مادة [ح ك م]الحكم : القضاء، وجمعه أحكام، وقد حكم عليه بالأمر يحكم حكما وحكومة، والحاكم، منفذ الحكم، والجمع حكام، وهو الحكم، وحاكمه إلى الحكم، دعاه، وحكموه بينهم، أمروه أن يحكم في الأمر فاحتكم، جاز فيه حكمه، جاء فيه المطاوع على غير بابه، والقياس: فتحكم (عبد الحميد هنداوي، 1421، صفحة 3) والاسم، الأحكومة والحكومة .

قال الشاعر عمرو الأصم أبو مفروق الشيباني وهو عمرو بن قيس بن مسعود بن عامر بن أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان شاعر جاهلي، له قصائد حسان: ولمثل الذي جمعت لريب الده ... ر يأبى حكومة المقتال (المعاني الكبير في أبيات المعاني، 1949)، وأحكم الأمر، أتقنه

الحوكمة اصطلاحا : يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE ، أما الترجمة العلمية فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة " (لفاتح حططاش، 2012، صفحة 16) وقد تنوعت الحدود المقدمة لمصطلح الحوكمة ، تبعا لتوجهات متبنيها و هذه نماذج تعرفية لهذا المصطلح :

تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC للحوكمة:"هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها " (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ، الإصلاح الاقتصادي اليوم، النشرة الدورية لمركز المشروعات الدولية الخاصة، أعداد متفرقة، 2010).

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين ".

وهناك من يعرفها بأنها: " مجموع قواعد اللعبة " (إبراهيم العيسوي، 2003) التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين (البنك الأهلي المصري، 2003)

التعريف المختار : هي مجموعة من النظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية.

2.2 . أهمية الحوكمة:

أصبحت أهمية تطبيق مبادئ الحاكمية في إدارة المؤسسات حاجة ملحة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والأزمات الناجمة عن سوء ممارسات الإدارة ، وقد أظهرت السنوات السابقة أن اقتصاديات العديد من الدول قد تعثرت نتيجة افتقارها إلى الحاكمية الجيدة مما ألحقت أضرار بالغة بالمساهمين والدائنين والموردين و غيرهم ، و تتجلى أهمية الحوكمة فما يلي :

- القضاء على مظاهر الفساد التي تعطل عجلة النمو .
- تحقيق التدفق المالي بسبب العوائد الاستثمارية.

- بعث الثقة في نفوس المستثمرين المحلين أو الأجانب.
- تنوع المصادر التمويلية .
- تجنب الخسائر المالية بسبب المشاكل الحسابية و من ثمة تحقيق الاستقرار، و تفادي الانهيارات المحتملة .
- تكريس مبادئ الشفافية و المراقبة و المساءلة المالية و الإدارية داخل الشركات بما يحميها من الانهيار (بوقرة رابح، و غانم هاجرة، 2012، صفحة 22)

3.2. النظريات المفسرة للحوكمة :

ولَّدت النظريات العلمية المختلفة مفاهيم متباينة للحوكمة، و التي بدورها أسست منهجا علميا تأصليا لنظام الحوكمة، ظهرت بوادر نجاحه تطفوا على الساحة الاقتصادية، و في عجالة سأسلط الأضواء على أهم النظريات الفعالة للحوكمة - - - **نظرية الوكالة :**

نظرية الوكالة بالإنجليزيّة (Agency Theory)هي طريقة دراسيّة تعتمد على تحديد العلاقة بين وسيط الأعمال والعميل، وتُساعد هذه النظرية في معرفة أفضل الحوافز الخاصة في الأفراد، والتي تظهر نتيجة نجاح الصّفقات التجاريّة، كما تُساهم في الحدِّ من النفقات التي قد تظهر بسبب حدوث خلافات بين الوسطاء والعملاء (agency theory, 2017)، وهي فرضيّة تساعد في تفسير العلاقات بين المتعاملين في محيط العمل، وتهذف إلى حلّ كل ما يؤثر على أهداف العمل, ومن الأمثلة على نظرية الوكالة (قصاص فتيحة, ، 2012) في بيئة العمل العلاقة بين المُساهمين في رأس المال والمدراء التنفيذيين للشركات (agency theory, 2017) و تهتم نظرية الوكالة في متابعة طبيعة الخلافات الظاهرة نتيجةً للرغبات أو الأهداف الخاصّة في الوكيل والمُوكِّل، وقد تحدث هذه الخلافات بسبب عدم معرفة المُوكِّل بالتصرفات أو القرارات الصّادرة عن الوكيل، مثل أن يرى المدير التنفيذي للشركة بأنّه من الضروري المشاركة في الأعمال التجاريّة ضمن أسواق متنوعة من خلال زيادة الإنتاج المُعتمد على رفع التكاليف الإنتاجية، من أجل المُساهمة في الحصول على أرباح أعلى في المستقبل، بينما يرغب المُساهمون في نموّ رأس المال الحاليّ بدلاً من دفع تكاليف إنتاج إضافيّة . (مهدي شرقي، 2015، صفحة 135)

- **نظرية تكلفة الصفقات**

لقد ركز وليامسون على تحليل تكاليف الصفقات مستندا في ذلك على دراسات سابقة لـ كوز وسيمون، و ذلك بالنظر إلى عمليات الإنتاج على أنها مجموعة من الخطوات منفصلة فيما بينها تكنولوجيا.

حيث تعبر التكلفة من الناحية الاقتصادية هي قياس ما يجب أن نعطيه كي نحقق شيئاً، وتقاس بقيمة الفرصة الضائعة. ويسجل المحاسبون التكاليف التي تدفع للغير على أساس أنها تمثل تفاعل قوى العرض والطلب، إلا أنهم يسجلون تكلفة اهتلاك الأصول الثابتة من ملموسة وغير ملموسة على أساس قيمة هذه الأصول المسجلة في دفاتر المشروع في الماضي

أما الصفقة : هي عبارة عن انتقال منتوج أو خدمة نتيجة اعتماد مرحلة على نتائج المراحل السابقة هذا الانتقال يمكن أن يكون مكلفا، ويركز" وليامسون " على الصفقات مابين مختلف مراحل الإنتاج التي يفرض أنها منفصلة تكنولوجيا عدا المرحلتين، وقد اعتمد "وليامسون" على تحديد العوامل المحددة لتكاليف الصفقات كخطوة أولى ثم كخطوة ثانية قيم قدرة النماذج المختلفة للتنسيق و أطلق عليها اسم" هياكل الحوكمة" ويركز في البداية على المقارنة بين المؤسسة والسوق . ينظر. : نظرية تكاليف الصفقات, 2009/12م.

3. التنمية المحلية في الجزائر ، ركائزها، أهدافها، نتائجها، و أثر الحوكمة في تنميتها.

تملك الجزائر تجربة تنموية رائدة ومشهورة بين دول العالم الثالث نظراً لما عرفته من نجاحات وإخفاقات وحجم الاستثمارات والجهود التي بذلت وسخرت لتنيفذها من جانب وإلى طول الفترة الزمنية التي استغرقتها من جانب آخر على مدى 40 سنة من العمل المتواصل. لذلك فإن دراسة التجربة الوقوف على إنجازاتها وسلبياتها والصعوبات التي واجهتها يعتبر أكثر من ضرورة من أجل تثمين الإيجابيات ومعالجة السلبيات وتذليل الصعوبات، وقد ركزنا في بحثنا عن جزء مهم من التجربة الجزائرية تمس التنمية المحلية ممثلة في البرامج القطاعية المخصصة للولايات (المحافظات) والبلديات الممولة بصفة نهائية من الموازنة العامة للدولة، هذه البرامج لعبت دوراً مهماً في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان بدرجة مقبولة نسبياً وكان لها الفضل في سد النقائص التي تضمنتها البرامج الممركزة ذات البعد الوطني التي تتجاوز الحاجات الخاصة بكل إقليم . (أحمد شريفي، 2009، صفحة 25)

1.3. ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر

بدأ الإحساس بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحدة محلية مبكراً مع بداية المخطط الثلاثي الأول إلى اليوم و هذا جدول يظهر تطور السياسة التنموية في الجزائر:

المخطط الثلاثي الأول [1967-1969م]: 8 برامج خاصة استدراكية موجهة إلى ⇦ولايات.

المخطط الرباعي الأول(1970-1974م): 18 برنامجا بعد التقسيم الإداري موجهة إلى ⇦ ولاية.

المخطط الرباعي الثاني(1974-1977م) ⇦ المخططات البلدية للتنمية PCD ⇦البرامج القطاعية غير المركزةPSD .

المخطط الخماسي الأول (1980-1987م)⇦ وانصب اهتمام المخططات الخمسة على قطاعات ثلاثة المخطط الخماسي الثاني (1987-1989م)

مخطط (2004- 2005م)⇦اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والإنتمائية، تقوية العلاقة المباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية.

2.3. : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية المحلية

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها :

- تثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات، و تشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الإنتاجية بما فيها شركة العائلات .
- تعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد, وترقية الأنشطة الملائمة لكل إقليم.
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي .

3.3. نتائج التنمية المحلية في الجزائر من خلال مخططاتها:

قيـــمـــــة الاستثمـــــارات	[1967- 2006]	3585.08
نسبة تمدرس الأطفال	[من 6 إلى 15سنة]	%87.61 (1998)
نسبة تمدرس الأطفال	[من 6 إلى 15سنة]	%94.07 2006
نسبة التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي	%12.8 الى 199 %47 (2006)	%60 2009 2018 ⟸
نسبة المتربصين في معاهد التكوين	% 63 (1998)	%71 2006
التزويد بالغاز الطبيعي	%37 (2006)	%85 تقريبا 2018
إنجاز الطرقات	9935 كلم [1998 -2006]	مشاريع عديدة ينتظر نهايتها 2018
معدل شغل المسكن	من 5082 (1998) الى 5050	

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على المخططات السابقة

مايلاحظ من خلال الجدول قررت وزارة التربية تقليص عدد التلاميذ المعنيين بالإطعام المدرسي، وتحويل هذه المطاعم للتلاميذ المقيمين في المناطق البعيدة ، عكس السنوات الماضية أين كان الإطعام المدرسي يعني كافة التلاميذ، وحسب التعليمة التي أصدرها الأمين العام لوزارة التربية الوطنية، عبد الحكيم بلعابد، والتي تحوز النهار على نسخة منها، فإنه قد أمر كافة مديري التربية بضرورة التنسيق مع مصالح البلديات التي أصبحت تسيّر المطاعم المدرسية للابتدائي، وتسليمها قوائم التلاميذ المعنيين بالإطعام المدرسي خلال السنة المقبلة. وأضافت التعليمة أن مديري التربية مطالبون بالتنسيق مع مصالح البلدية في تسيير هذه المطاعم، واقتراح وضبط قائمة التلاميذ المستفيدين من التغذية المدرسية، وتقديمها لمصالح البلدية المعنية بالتسيير المالي لمطاعم المدرسية، انطلاقا من الموسم الدراسي المقبل، وأوضحت مصادر مقربة من وزارة التربية الوطنية لـ"النهار" أن قرار تقليص عدد التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي في الابتدائي وحصره على التلاميذ

المقيمين بعيدا عن مؤسساتهم التربوية، يهدف إلى ترشيد النفقات وجعل الإطعام المدرسي يستهدف الفئات التي تستحقه فقط. كما أكدت نفس المصادر أن هذا القرار يمس كافة المطاعم المدرسية الخاصة بالابتدائي التي أصبحت تابعة للجماعات المحلية، والبالغ عددها أكثر من 14 ألف مطعم مدرسي على المستوى الوطني، حيث سيتم تحديد قوائم التلاميذ المعنيين بالإطعام المدرسي عبر شهادات الإقامة للتلاميذ المسجلين عبر المؤسسات التربوية، وتقديم هذه القوائم للقائمين على المطاعم المدرسية، قصد تمكين التلاميذ الواردين فيها من الإطعام خلال الموسم الدراسي المقبل. ينظر: النهار أولاين، عبد الرؤوف شوادر، 04/07/2017.

كشف وزير التكوين والتعليم المهنيين السيد نور الدين بدوي عن قرارات اتخذت لإنجاز أربع مؤسسات تكوينية متخصصة في الفلاحة، مؤكدا أن القطاع الفلاحي هو أساس ديمومة التنمية الوطنية، وقال بدوي إن أكثر من 90 بالمائة من الشباب المتخرج من هذه المؤسسات التكوينية المتخصصة سيتوجهون مباشرة إلى عالم الشغل بعد التخرج، مضيفا أن نسبة التشغيل السنوية في الجزائر تأخذ على عاتقها أكثر من 80 بالمائة من هؤلاء الشباب المؤهلين والمكونين، فالشاب المكون لديه نسبة 90 بالمائة من الحظوظ ليدخل مباشرة إلى عالم العمل. كواليس، الجمعة 3 أغسطس2018م.

تعرف العديد من الطرقات سواء بالعاصمة أو خارجها، وضعا مزريا وخطيرا نتيجة غياب التهيئة أو عدم إنشائها بالمعايير المطلوبة، الأمر الذي يعرض مستخدميها لحوادث مرورية خطيرة بفعل وضعيتها الكارثية والتي ترصد لها الجهات المعنية ميزانيات جد معتبرة بغية ضمان سلامة مرتاديها. ورغم الخطر الذي يتربص بالسائقين، غير أن سياسة البريكولاج والغش في المواد المطلوبة للتهيئة والتجسيد لا تزال متواصلة، وسط إجماع للعديد من المختصين والخبراء الذين دعوا لضرورة تكوين لجان مختصة في مراقبة ومعاينة وضعية الطرقات. ينظر: موقع المشوار السياسي, عمليات الغش و البريكولاج في تجسيدها يعرّضهم لحوادث مميتة، 012017-17.

الشكل رقم (01) نتائج التنمية المستدامة في الجزائر من خلال مخططاتها

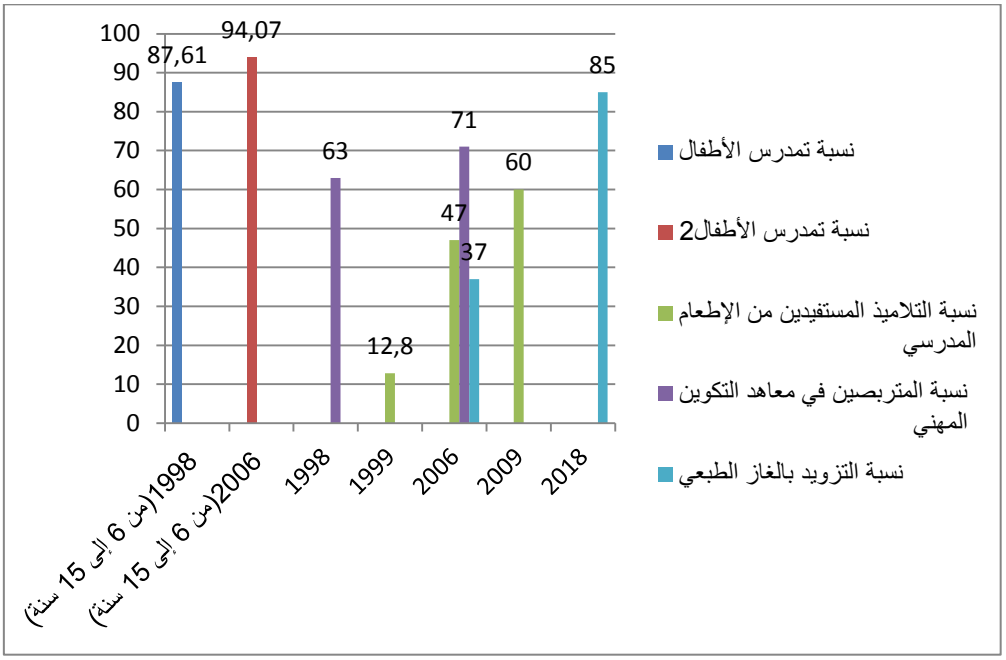

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على برنامج Excel 2010

تحليل المخطط :

- البداية بقراءة تحليلية لنسبة تمدرس الأطفال التي تزايدت خلال8سنوات من[2006-1998] ، وهذا أمر ملحوظ لجهود الدولة في المجال التعليمي المتمثل في إنشاء عدد كبير جدا من المدارس, القضاء على العزلة,و غيرها من الإجراءات الجادة في هذا القطاع.

إما نسبة التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي فقد عرف ثلاثة مراحل :

- الأولى من [2006-1999]عرف ارتفاع ثلاثة أضعاف من 12.8 إلى 47خلال 7سنوات و هذا بسبب العناية الشديدة للهيئات الوصية خاصة في ظل ارتفاع سعر البترول.

- الثانية من [2009-2006] و استمرت الى 2015 حيث عرفت ارتفاع نسبي مقارنة بالمرحلة الأولى مع بقاء نفس الأسباب الدافعة .

- الثالثة من 2015 إلى يومنا هذا حيث سيعرف تراجع كبير, حيث قرارت الوزارة تقليص عدد التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي في الابتدائي وحصره على التلاميذ المقيمين بعيدا عن مؤسساتهم التربوية، يهدف إلى ترشيد النفقات وجعل الإطعام المدرسي يستهدف الفئات التي تستحقه فقط. كما

أكدت نفس المصادر أن هذا القرار يمس كافة المطاعم المدرسية الخاصة بالابتدائي التي أصبحت تابعة للجماعات المحلية، والبالغ عددها أكثر من 14 ألف مطعم مدرسي على المستوى الوطني.

- بخصوص نسبة المتربصين في معاهد التكوين فمن [2006 -1998] فخلال 8سنوات هناك تحسن نسبي الا أن المشكل يكمن في مرحلة ما بعد التربص أي ميدان الشغل، وقد تفطنت الدولة إلى هذه المشكلة و قررت هذه السنة توجيه 90 بالمائة من الشباب المتخرج من هذه المؤسسات التكوينية المتخصصة إلى عالم الشغل بعد التخرج، علما أن نسبة التشغيل السنوية في الجزائر تأخذ على عاتقها أكثر من 80 بالمائة من هؤلاء الشباب المؤهلين والمكونين، فالشاب المكون لديه نسبة 90 بالمائة من الحظوظ ليدخل مباشرة إلى عالم العمل.

- أما نسبة التزويد بالغاز الطبيعي من [2018 -2006] فخلال 18سنة هناك تحسن بمعدل أكثر من النصف أي من 37 إلى 85 ، و ستبذل الدولة جهدا إضافيا قبل نهاية 2018 من أجل السماح لهذه الولايات على غرار المدية بتدارك التأخر المسجل سيما في مجال الغاز الطبيعي و التي تقدر نسبته الحالية بحوالي 47 ، و أكدت الوزارة على صعيد أخر باستعدادها دائرته لمرافقة عملية عودة السكان إلى أماكن إقامتهم الأصلية من خلال استحداث صيغة تمويل ثلاثية (سونلغاز- الولاية – البلديات) من أجل ربط القرى و الأرياف التي تم هجرها خلال العشرية السوداء والسماح لهؤلاء السكان بإيجاد حياة جديدة.كما أعطى الوزير خلال صبيحة اليوم الثلاثاء إشارة انطلاق أشغال ربط مدينة تابلاط الواقعة شمال شرق المدية بالغاز الطبيعي، و سيسمح هذا المشروع عقب الانتهاء منه بربط ما لا يقل عن 2876 منزل انطلاقا من أنبوب الغاز الذي يعبر من بني سليمان (شرقا) نحو منطقة الحوضين في الشمال الشرقي. وقام بعدها الوزير بتشغيل شبكات التوزيع العمومي للغاز الطبيعي على مستوى بلديات.

4.3. أثر الحوكمة في التنمية المحلية .

تحاول الجزائر جاهدة القيام بإصلاحات هيكلية على اقتصادياتها ، لمسايرة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، و يتجلى ذلك من خلال تطورات التنمية المحلية في ظل الحوكمة المؤسساتية بفضل الإصلاحات المتوقعة مستقبلا و التي نلخصها في النقاط التالية:

1.4.3- إصلاحات متعلقة بالأسواق التي تعمل فيها المؤسسات:

تطوير أسواق الأوراق المالية: تحرص الجزائر على تجسيد مفهوم الكفاءة، وطرق التداول والتسجيل، وإدراج عدد كبير من المؤسسات، وتعتبر الأسواق المالية المتطورة أحد الآليات الهامة التي عززت الحوكمة المؤسساتية عن طريق إرسال الإشارات السعرية، والسماح للمستثمرين بتصفية استثماراتهم بسرعة لتقليل من التكلفة، مما عاد على إيجابا على قيمة أسعار أسهم المؤسسات وعلى إمكانية حصول المؤسسة على رأس المال.

إصلاح القطاع المصرفي وتنظيمه: يعتبر وجود نظام مصرفي سليم أحد الركائز الأساسية المطلقة لسلامة عمل سوق الأوراق المالية وقطاع المؤسسات، ويعتبر وجود الحوكمة الجيدة في النظام المصرفي أمرا هاما بصفة خاصة في الجزائر، وقد أثبتت الدراسات أن ضعف الحوكمة في النظم المصرفية بالجزائر في السنوات الماضية سببه الهروب الضخم لرؤوس الأموال و الذي يدمر الاقتصاديات القومية بشكل خطير. ولذا عمدت الجزائر على وجود إطار يعزز ويدعم وجود نظام مالي مرن مع تميزه بالأمن والسلامة طبقا لما قدمته لجنة بازل للرقابة المصرفية من المعايير وأفضل الممارسات التي يمكن تطويعها وفقا للنظم المختلفة. وتتمحور هذه المعايير على أساس ثلاث نقاط أساسية:

- الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتغطية المخاطر.
- الاستعراض الإشرافي لعملية الرقابة الداخلية للمؤسسة ومدى كفاية رأس مالها.
- الاستخدام الفعال للإفصاح لتقوية ودعم انضباطية السوق باعتباره مكملا للجهود الإشرافية. (مركز المشروعات الدولية الخاصة1، 2004، صفحة 4)

الأسواق التنافسية: يعتبر وجود الأسواق التنافسية أحد العناصر الهامة في الرقابة الخارجية على المؤسسات، والتي ترغمها على تحقيق الكفاءة والانتاجية خشية ضياع أو تخفيض حصتها السوقية، و من هنا سعت الجزائر من خلال مخططاتها التنموية إلى خلق أسواق تنافسية للقضاء على تثبيط عزيمة تنظيم العمال ، والقضاء على عمليات الفساد الإداري، ولهذا عمدت الجزائر أن تعمل إلى: إزالة عوائق الدخول إلى الأعمال، و إصدار القوانين الخاصة بالمنافسة والمناهضة للإحتكار. (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، الصفحات 14-25)

2.4.3- إصلاحات تتعلق بالجانب المؤسساتي: وهي متعددة أهمها:

إصلاح المؤسسات والأجهزة الحكومية : عن طريق التنسيق بين إجراءات العمل الداخلي في تلك الأجهزة مع تبسيطها، وتقييم أداء هذا الأجهزة بانتظام طبقا لمعايير واضحة ومحددة تماما، فمثلا عندما يتم احتجاز السلع المصدرة والمستوردة لفترات طويلة في الموانئ للمملوكة للحكومة عن طريق السلطات الجمركية، ترتفع التكلفة على القائمين بتلك الأعمال وتنخفض القدرة التنافسية لتلك السلع، وفضلا عن ذلك يزداد الإغراء لطلب ودفع الرشاوي للإسراع بالاجراءات، وفي هذا الصدد يمكن للآليات التالية أن تساعد على تقوية و استمرار الطاقات الإدارية وطاقة التنفيذ:

· اختيار وترقية الموظفين على أساس معايير مهنية نمطية وعلمية موحدة.

· دفع مرتبات جيدة حتى يتمكن اختيار الأفراد الأكفاء ومنع تقاضي الرشاوي.

· تقديم فرص لتثبيت الموظفين بناءا على الأداء وليس على أساس الانتخابات الدورية (Gérard CHARREUX, 2010, p. 1657)

تشجيع قيام جهاز مؤسساتي إعلامي ذي خبرة وقدرة على الاستقصاء: وهذا حتى يمكن مراقبة وتتبع أداء المسيرين، فإن المستثمرين والدائنين والعاملين وغيرهم يحتاجون إلى معلومات عن القرارات التي يتخذا المسيرون وأعضاء مجلس الإدارة وعن أداء المؤسسات، وعلى النقيض من أعضاء مجلس إدارة المؤسسة، فإن أصحاب المصالح وصغار المستثمرين ليس لديهم الوقت أو الموارد لتجميع وتحليل المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات السليمة وهنا يأتي دور هذه المؤسسات والأجهزة الإعلامية وخاصة الإعلام المالي. (Gérard CHARREUX, 2010)

- تأهيل وإصلاح المؤسسات الاقتصادية وفق إجراءات شفافة وواضحة: ومن ذلك وضع إجراءات خصخصة تتسم بالعدالة والشفافية، إذ يمكن أن تِؤدي نظم الخصخصة السيئة إلى تخريب الاقتصاد والتأثير سلبا على بيئة ومحيط الأعمال. و من ذلك أن تفرض الدولة على المؤسسات العمومية الاقتصادية رقابة صارمة من خلال إنشاء أجهزة لمراقبة ومتابعة سلوك المسئولين عن تسييرها. وإدراج المؤسسات في بورصة الأوراق المالية وفق معايير محددة ومن ذلك توفير التمويل البنكي اللازم وفقا لدراسة جدوى مالية دقيقة تقوم بها البنوك أو السلطات الوصية لذلك. (Gérard CHARREUX, 2010)

- نظم ضريبية واضحة وشفافة: ينبغي إصلاح النظم الضريبية حتى تتميز بالوضوح والبساطة والدقة، دفعا لانغماس في الفساد، كما أن قوانين ولوائح الضرائب ينبغي أيضا أن تتطلب قدرا كافيا من الإفصاح عن البيانات المالية، و وضع تشريعات مناهضة للفسادة ويكون ذلك بتحديد النصوص القانونية والتنظيمية والتنسيق فيما بينها، وتوضيح القوانين الخاصة بتضارب المصالح. (Franck BANCEL, 1997, p. 15)

4. الخاتمة :

يعد وجود التحكم المؤسسي أمرا ضروريا لإيجاد نظاما رقابيا محكما و الذي يمكن إن يساهم في تحسين أداء القطاعات من خلال مخططات التنمية المحلية في ظل الحكومة القائمة على الشفافية و محاربة الفساد و تحسين إدارة المخاطر بتحديد الجهات وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات بين مختلف الأطراف المشاركة في أطر ادارية, ومراقبة قبلية و بعدية للحد من المخاطر و الخسائر, ومن الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي ضرورة وجود جهاز تدقيق داخلي كفء ولجنة للتدقيق يساهمان في حماية حقوق المساهمين والحفاظ على الأموال وتوفير المعلومات الموثوق، مما يتطلب ضرورة التعاون البناء بينهما من جهة ، وبينهما وبين المدقق الخارجي من جهة أخرى, كل هذا لإنجاح التنمية المحلية الجزائرية في ظل الحوكمة .

5. قائمة المراجع :

1- بوقرة رابح، و غانم هاجرة. (2012). الحوكمة مفهوم و أهمية . *حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري*. بسكرة .

2- عبد الحميد هنداوي. (1421). *المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن بن سيده(ت: 458هـ)، (49/3)* ، . دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

3- لفاتح حططاش. (2012). حوكمة الشركات المفاهيم ز النظريات، و واقعها في في إدارة الشركات العربية. *موسوعة الاقتصاد* و التمويل الإسلامي.

4- إبراهيم العيسوي. (2003). التنمية في عالم متغير"دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها"، القاهرة, مصر.

5- البنك الأهلي المصري. (2003). ، النشرة الاقتصادية، العدد 2، المجلد :56، . مصر .

6- المعاني الكبير في أبيات المعاني. (1949). ، لأبي محمد بن قتيبة(ت: 276هـ) ، (924/2) ، حق: سالم الكرنكوي (ت: 1373 هـ)، عبد الرحمن بن علي(1313 - 1386 هـ) ،. الهند.

7- قصاص فتيحة, . (2012). حوكمة المؤسسات العائلية في الجزائر، ،. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان.

8- مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2003). حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين. واشنطن.

9- مركز المشروعات الدولية الخاصة. (2010). ، الإصلاح الاقتصادي اليوم، النشرة الدورية لمركز المشروعات الدولية الخاصة، أعداد متفرقة. تم الاسترداد من https://books.google.dz/books?id=eqkPDgAAQBAJ&pg=PA279&lpg=PA279&dq=.

10- مركز المشروعات الدولية الخاصة1. (2004). ،" الاتجاهات الدولية في القرن الحادي والعشرين ..دور جديد لمجلس الادارة " ، في حوكمة الشركات: قضايا واتجاهات.

11- مهدي شرقي. (2015). مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية،.

12-Agency Theory. (2017). ", Business Dictionary, Retrieved 8-3-2017. Edited.

13-Franck BANCEL. (1997). , *La gouvernance des entreprises , : Economica,* . Paris.

14-Gérard CHARREUX. (2010). *," Le gouvernement de l'entreprise ", in Yves SIMON&Patrick JOFFRE, Encyclopédie de getion,*.